

Distr.: General
13 September 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الدورة السابعة

فيينا، ٦-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

المنع

حالة تنفيذ قرار المؤتمر ٩/٦، المعنون "تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية"

تقرير الأمانة

أولاً - مقدمة

- ١- طلب مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في قراره ٩/٦ المعنون "تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية" إلى الأمانة أن تقدم إليه في دورته السابعة تقريراً عن التقدم المحرز والتحديات التي واجهت تنفيذ القرار.
- ٢- ووفقاً لهذا الطلب، أُعد هذا التقرير على أساس المعلومات التي قدمتها الحكومات استجابة للمذكرة الشفوية الصادرة من الأمين العام في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وحتى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، كانت ١٧ دولة قد ردت على المذكرة. وتضمنت الردود المقدمة من الدول الأطراف الإحدى عشرة التالية معلومات تتعلق بجهودها لتعزيز العمل على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية: أستراليا، جزر كوك، الجمهورية الدومينيكية، الصين، فانواتو، كيريباس، المكسيك، موريشيوس، ميكرونيزيا (ولايات-الموحدة)، ناورو، الولايات المتحدة الأمريكية. ويتضمن التقرير الحالي معلومات حديثة بشأن المساعدة التقنية المقدمة من الأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية.
- ٣- وليس الغرض من هذه المذكرة تقديم تقرير شامل في هذا الشأن بل ملخص بالمعلومات المقدمة من الدول الأطراف والدول الموقعة.

* CAC/COSP/2017/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

091017 091017 V.17-06424 (A)



ثانياً - تحليل الردود المقدمة من الدول الأطراف والدول الموقعة

ألف - تصديق الدول الجزرية الصغيرة النامية على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أو انضمامها إليها

٤- إن تصديق الدول الجزرية الصغيرة النامية على اتفاقية مكافحة الفساد أو الانضمام إليها من العناصر الرئيسية في قرار المؤتمر ٩/٦. ويبلغ عدد الدول الأطراف في الاتفاقية حالياً ١٨٢ دولة. وقد لاقت عملية تصديق الدول الجزرية الصغيرة النامية أو انضمامها دعماً من مُقدمي المساعدة التقنية الثنائية والمتعددة الأطراف على السواء. وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) الترويج للتصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها من خلال جهود للتوعية والدعوة استهدفت قطاعات معينة على المستويين السياسي والتشريعي، إلى جانب توفير المساعدة التقنية، بما في ذلك عقد حلقات عمل تمهيدية للتصديق من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقية.

٥- ومنذ اعتماد القرار ٩/٦، انضمت دولة جزرية صغيرة نامية واحدة، وهي بليز، إلى الاتفاقية. وقد أصبحت معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية الآن أطرافاً في الاتفاقية، باستثناء بربادوس وتونغا وساموا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيتس ونيفيس وسورينام. وانضمت جزر كوك إلى الاتفاقية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ولكنها ليست دولة عضواً بالأمم المتحدة.

٦- وأفادت الدول الجزرية الصغيرة النامية، بوجه عام، بأن هيئاتها الحكومية وبرلمانها ومجتمعاتها اعتبرت التصديق على الاتفاقية خطوة إيجابية. وأشارت ناورو إلى أن عملية الانضمام ذاتها كانت بسيطة، وأنه كانت هناك إرادة سياسية قوية لديها للانضمام للاتفاقية بسبب الحاجة إلى تعزيز نزاهتها المالية وتحسين سمعتها في أعقاب أزمة مالية حادة أصابها، وبعد أن وضعتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في القائمة السوداء.

٧- ومع ذلك، أكدت الدول أيضاً أن خصائص وضع الجزر الصغيرة انطوت على تحديات معينة في الانضمام إلى الاتفاقية أو التصديق عليها رسمياً على حد سواء، وكذلك في الجهود المحلية الرامية إلى تنفيذ أحكامها. وأفادت بعض الدول مثلاً بأن عدم فهم الأساس المنطقي للاتفاقية وغرضها والالتزامات التي تقع على الدولة حينما تصبح طرفاً فيها واتساع نطاق التدابير التشريعية المطلوبة بغية تنفيذها كانت كلها عقبات في طريق التصديق أو الانضمام. كما أشارت الدول إلى أن أهمية العمل على مكافحة الفساد وارتباطه بالتنمية أمران لم يحظيا دوماً بفهم جيد في الدول الجزرية الصغيرة، حيث لا تتسم الأنشطة الاقتصادية بالتعقيد ولا يُنظر للفساد باعتباره تهديداً خطيراً.

٨- وأفادت بعض البلدان بأن عملية التصديق أو الانضمام قد تأخرت بسبب الحاجة إلى إجراء مشاورات إجرائية وتحليلية وقانونية على المستوى الوطني استغرقت وقتاً طويلاً وكذلك عدم توافق إطارها التشريعي الوطني جزئياً مع الاتفاقية. وأفادت فانواتو وناورو بأنهما ما زالتا تواجهان تحديات

في التنفيذ التام للاتفاقية، لا سيما فيما يتعلق بأجهزة إنفاذ القوانين والسلطة القضائية، رغم أنهما حسنتا الأطر التشريعية لديهما قبل الانضمام إلى الاتفاقية وبعده.

٩- وأفادت كيريباس وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة) وناورو بأنها حصلت على مساعدة في عملية الانضمام، لا سيما من المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي). وتضمنت هذه المساعدة تدريباً على تطبيق الاتفاقية، وحلقات عمل تمهيدية للتصديق، واجتماعات استشارية ثنائية الأطراف، وتبادلاً للمعلومات وضروباً من الدعم العام. وأشارت فانواتو إلى دعم غير مباشر تلقته من أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ في شكل تدريب عام على المساءلة والنزاهة.

باء- مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية في آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

١٠- شاركت الدول الجزرية الصغيرة النامية مشاركة نشطة في آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقدمت مساهمة قيمة في تشغيل الآلية. وقد أتمت جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية خلاصاتها الوافية لدورة الاستعراض الأولى في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، باستثناء بليز، التي بدأت استعراضها في حزيران/يونيه ٢٠١٧، وجزر القمر، وسانت لوسيا، وغيانا.

١١- واعتبرت آلية استعراض التنفيذ أداة فعالة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية من خلال استبانة الثغرات القائمة في الإطار القانوني وفي إنفاذ القوانين.

١٢- وأفادت الدول الجزرية الصغيرة النامية بأن الآلية هيأت فرصة قيمة لاستعراض الإطار التشريعي لمكافحة الفساد ولتقييم ما إذا كانت هناك حاجة لإصلاح السياسات والقوانين القائمة للوفاء بالتزامات الاتفاقية.

١٣- وساعدت عملية الاستعراض الدول على تحديد أولوياتها وتركيز جهودها في مجال مكافحة الفساد. كما ساعدت على تعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة. فعلى سبيل المثال، أنشأت جزر كوك وفانواتو وكيريباس لجاناً أو فرق عمل أو وحدات أو لجاناً برلمانية لمكافحة الفساد أو عززت كيانات من هذا القبيل. كما لاحظت فانواتو وكيريباس أن آلية استعراض التنفيذ أسهمت في تعزيز مشاركة المجتمع في جهود مكافحة الفساد وأسفرت عن تنظيم طائفة متنوعة من برامج التدريب والتوعية.

١٤- ووصفت ناورو آلية استعراض التنفيذ بأنها أداة فريدة لتفحص المشهد العام لجهود مكافحة الفساد عبر المنطقة والاستبانة الممارسات الجيدة التي يمكن استنساخها من بلدان أخرى. وأشارت جزر كوك إلى أن عملية استعراض النظراء أسهمت إسهاماً إيجابياً في تعزيز مبادئ الاتفاقية وأهدافها. وفي بعض الحالات، واصلت البلدان المشاركة حوارها بعد الاستعراض.

١٥- وأفادت دول عديدة بأنها اضطلعت بإصلاحات تشريعية في سياق التحضير لنتائج الاستعراض وتوصياته، أو في سياق متابعة تلك النتائج والتوصيات. وعلى وجه الخصوص، أفادت جزر كوك والجمهورية الدومينيكية وناورو بأنها سنت تشريعات جديدة وأدخلت إصلاحات مهمة على التشريعات القائمة.

١٦- وأكدت بعض الدول، مثل فانواتو وكيريباس، على أنها بصدد تعزيز إطار سياساتها لمكافحة الفساد من خلال استحداث استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد نتيجةً للتوصيات المنبثقة عن الاستعراض. كما قدّمت الجمهورية الدومينيكية معلومات بشأن المؤسسات التي أنشئت لتعزيز جهود الحكومة لمنع الفساد ومكافحته. وذكرت جزر كوك أنها وضعت دليلاً شاملاً للخدمة العامة يتضمن أقساماً تتعلق بمحاربة الفساد. كما أفادت كيريباس وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة) وناورو بإصلاحات مؤسسية وسياساتية وتشريعية جارية أو معترمة بناءً على توصيات الاستعراض. وشددت كيريباس على أن عملية الاستعراض قد أسهمت في تعزيز المؤسسات ووضع برامج لمكافحة الفساد.

١٧- وأشارت كيريباس وناورو إلى تجربتهما الإيجابية في المشاركة في الآلية كدولتين طرف مستعرضتين، وأوضحتا أنهما تعلمتا من التفاعل مع دول أطراف أخرى ومع الأمانة، بما يشمل الاستفادة من الممارسات الفضلى للدولة الطرف قيد الاستعراض. وأشارت ناورو إلى أن عملية الاستعراض كانت شفافة وحافلة بالمعلومات المفيدة، بما أتاح للدول الجزرية الصغيرة النامية الاضطلاع بدور مهم في آليات الإبلاغ والمساءلة الخاصة بالاتفاقية. وأكدت ناورو أن مشاركتها في الآلية كدولة مستعرضة أفادتها وأعانتها على الاستعداد للخضوع للاستعراض.

١٨- وقد اعتبرت عملية استعراض التنفيذ مفيدة عموماً، ولكن أُشير إلى بعض التحديات المرتبطة بها. وأفادت ناورو بأن التحدي الرئيسي الذي واجهته في المشاركة في الاستعراض تمثل في افتقار جهازها الإداري العمومي الصغير إلى الموارد البشرية والقدرات المؤسسية اللازمة، حيث أدى النقص في الموظفين المختصين بأمور مكافحة الفساد داخل الهيئات الحكومية إلى معالجة هذه المسائل بطريقة ارتجالية في معظم الحالات. وأفادت كيريباس بأن تجميع المعلومات في مراحل مختلفة من عملية الاستعراض كان أمراً بالغ الصعوبة، بما في ذلك جمع المعلومات من جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في الوقت المناسب.

١٩- وأكدت الدول وجود صعوبة أخرى تمثلت في إنفاذ التشريعات الجديدة التي اعتمدها في إطار متابعة عملية الاستعراض. وأشارت ناورو إلى أن إنفاذ هذه القوانين كان صعباً بسبب صغر مساحتها الجغرافية ولأن معظم سكانها لديهم روابط عائلية أو روابط أخرى منعتهم من الإبلاغ عن الفساد. كما سلط الضوء على افتقار جهاز الشرطة والقضاء لجوانب القدرات والتدريب والمهارات اللازمة للتحري عن جرائم الفساد وملاحقتها.

٢٠- وأفادت دول كثيرة بأنها تلقت مساعدة تقنية من المكتب والبرنامج الإنمائي لدعمها في الاستعداد للاستعراض ومتابعة نتائجه على السواء. وتضمنت هذه المساعدة ترتيب الأولويات الاستراتيجية الخاصة بتوصيات الاستعراض واحتياجات الدعم التقني.

جيم- تبادل الممارسات الفضلى بين الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن إصلاح تدابير مكافحة الفساد

٢١- ألقى الضوء على أهمية عمليات التعلم من النظراء وتبادل التدابير الفعّالة والمختبرة المناسبة لمكافحة الفساد فيما بين بلدان الجنوب التي تعكس الظروف المحلية باعتبارها من المقومات المهمة لنجاح العمل على مكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية، فكثيراً ما تتشابه هذه البلدان

في الخصائص، وربما تستفيد من معرفة طريقة التصدي لمشكلات مشابهة في بلدان أخرى تواجه عقبات مشابهة.

٢٢- وقدم كثير من الدول الأطراف في منطقة المحيط الهادئ أمثلة على مبادرات إقليمية، من بينها عمليات لتبادل الموظفين وإعارتهم فيما بين بلدان الجنوب في إطار مشروع الأمم المتحدة الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ. وأشار أيضاً إلى اجتماعات شبكة موظفي القانون في جزر المحيط الهادئ، ولاسيما فريقها العامل المعني بالجرائم البيئية والفساد، التي ركزت في عام ٢٠١٧ على التشريعات ذات الصلة بحماية المبلغين عن جرائم الفساد.

٢٣- وأكدت كل من فانواتو وكيريباس وموريشيوس أنها اعتمدت ممارسات منتقاة لمكافحة الفساد من خلال مشاركتها في حوارات وتبادلات ثنائية مع دول جزرية صغيرة أخرى.

٢٤- ودعت الدول الأطراف إلى إيجاد فرص متواصلة للمشاركة في جهود التعلم من النظراء. واقترحت كيريباس إتاحة موارد إضافية للمكتب والبرنامج الإنمائي لعقد المزيد من الاجتماعات الإقليمية بغية تيسير تشاطر ممارسات مكافحة الفساد، ولاسيما الممارسات المرتبطة بالإصلاح القانوني. وأعربت فانواتو عن اهتمامها بتبادل المعلومات بشأن الممارسات الفضلى التي يمكن دمجها في سياسات واستراتيجيات الدول الجزرية الصغيرة النامية لمكافحة الفساد.

٢٥- وأكدت موريشيوس أنها استضافت مؤتمرين عالميين للدول الجزرية الصغيرة النامية، في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، بغية تيسير تبادل الممارسات الجيدة فيما بينها. ووفّر هذان المؤتمران، اللذان شارك في تنظيمهما المكتب، فرصاً للدول الجزرية الصغيرة النامية لتعزيز الترابط الشبكي فيما بينها وإطلاعها على الإنجازات والممارسات الفضلى لولايات قضائية مشابهة.

٢٦- وقدمت دول كثيرة أمثلة لممارسات جيدة تود إشراك الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى فيها. فعلى سبيل المثال، عيّنت فانواتو لجنة وطنية للنزاهة ومكافحة الفساد تمثل أطيافاً واسعة متنوعة من أصحاب المصلحة من أجل تنسيق العمل على وضع استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الفساد وتنفيذها. كما ربطت فانواتو وضع هذه الاستراتيجية بخطتها الوطنية الحالية للتنمية المستدامة. وأفادت ولايات ميكرونيزيا الموحدة بأنها نظمت حملات عامة على الصعيد الوطني للتوعية بخطورة الفساد وأنشأت خطأً ساخناً يتيح الإبلاغ عن الاشتباه في الجرائم والاحتيال دون كشف الهوية.

٢٧- وقدمت جزر كوك وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة) معلومات بشأن الملاحظات القضائية لقضايا الفساد الحالية والمنتوية. وأفادت موريشيوس بأن مفوضيتها المستقلة لمكافحة الفساد أنشأت وحدة للتعاون الدولي وبناء القدرات في نيسان/أبريل ٢٠١٧، في إطار سعيها لتنمية التعاون الدولي في مكافحة الفساد.

دال- إنشاء منصة بحوث لمكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية

٢٨- في أعقاب اعتماد القرار ٩/٦، الذي شجّع فيه المؤتمر الدول الأطراف والمناخين المهتمين الآخرين على دعم إنشاء منصة مكرسة لإصلاح تدابير مكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة

النامية، أنشأت المفوضية المستقلة لمكافحة الفساد في موريشيوس، بالتعاون مع المكتب، منصة بحوث مكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي تعمل على الإنترنت منذ تموز/يوليه ٢٠١٧. ٢٩- وأشارت دول عديدة إلى أنها تدعم المنصة وأنها على استعداد للمساهمة في تشغيلها. ونظراً لتشابه التحديات التي تواجهها كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية وندرة مواردها، أوضحت فانواتو أن ما تعرضه المنصة من ممارسات جيدة في إحدى الولايات القضائية يمكن تطبيقه بنجاح في ولاية قضائية أخرى.

هاء- الأنشطة التي اضطلعت بها الدول الجزرية الصغيرة النامية لبلوغ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة ورصد العمل على تحقيقه

٣٠- سلّمت الدول الأطراف في ردودها بأهمية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما ضرورة العمل على بلوغ الهدف ١٦ منها (السلام، والعدالة، والمؤسسات القوية) وتحقيق غاياته. وسعيًا لذلك، أفادت الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية بتنفيذ طائفة من التدابير الوقائية وتدابير إنفاذ القانون لمكافحة الفساد.

٣١- وأفادت فانواتو وكيريباس وموريشيوس بدمجها الكثير من الغايات الواردة بالهدف ١٦ في سياساتها الوطنية، بما في ذلك خطط التنمية الوطنية والرؤى الوطنية واستراتيجيات مكافحة الفساد. وشملت بعض هذه السياسات وضع خطط محددة للتنفيذ، فضلاً عن أطر للرصد والتقييم.

٣٢- وقدمت فانواتو معلومات بشأن خطتها الوطنية للتنمية المستدامة ٢٠١٦-٢٠٣٠ وشددت على التزام حكومتها بالتصدي للفساد، الذي انعكس في هدف استراتيجي مُحدّد يتمثل في وضع سياسة وطنية لمكافحة الفساد وإنشاء إطار مؤسسي. وأشارت كيريباس إلى أهمية مكافحة الفساد في إطار خطتها الإنمائية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ ورؤيتها الوطنية، "رؤية كيريباس ٢٠"، على حدّ سواء. كما ذكرت كيريباس أن أبواباً كثيرة من استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الفساد، التي يجري إعدادها حالياً، تسعى إلى بلوغ الهدف ١٦.

٣٣- وأفادت فانواتو وناورو بإسهاماتهما في العمل على بلوغ الهدف ١٦ من خلال إنشاء أو تعزيز أجهزة لمكافحة الفساد وترسيخ النزاهة، مثل لجنة مكافحة الفساد الوطنية وديوان المظالم ووزارة العدل ومكتب المدعي العام وجهاز القضاء ووحدة الاستخبارات المالية. وكان من رأيهما أيضاً أن من شأن التنسيق بين أجهزة إنفاذ القانون وأصحاب المصلحة الآخرين، وكذلك بناء القدرات، تعزيز العمل على بلوغ الهدف ١٦.

٣٤- وأشارت ناورو إلى أنها سعت إلى تحقيق بعض غايات الهدف ١٦ في إصلاحاتها التشريعية، وإن أقرت بأن إنفاذ هذه القوانين الجديدة لا يزال يمثل تحدياً. وفي فانواتو، تواصل العمل على الإصلاح التشريعي لتنفيذ المبادرات الرامية إلى بلوغ الهدف ١٦.

٣٥- وأفادت موريشيوس بمساهماتها في العمل على بلوغ الهدف ١٦ حيث سعت إلى تمكين مؤسسات القطاعين العام والخاص وتشجيعها على تعميم جهود الوقاية من الفساد في هياكلها التنظيمية وسياساتها وإجراءاتها وممارساتها.

٣٦- وأكدت ولايات ميكرونيزيا الموحدة أن التدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية ساعدت أيضاً في تنفيذ غايات الهدف ١٦. وكان من هذه التدابير التوعية بأهمية العمل على مكافحة الفساد، وتشجيع الناس على الإبلاغ عن جرائمه، وزيادة الشفافية والمساءلة داخل الحكومة، وتعزيز العمل على ملاحقة قضايا الفساد.

٣٧- ودلت فانواتو على التزامها بمحاربة الفساد بملاحقة ١٦ عضواً بالبرلمان وإدانتهم بتهم الفساد والرشوة رغم أن كثيرين منهم كانوا آنذاك وزراء في حكومتها.

٣٨- وأفادت ناورو بأن تنفيذ المبادرات الرامية إلى بلوغ الهدف ١٦ ورصد العمل على تحقيقه يجري في إطار من التعاون المتعدد القطاعات والمشاركين بين الإدارات.

واو- المساعدة التقنية من الدول الأطراف والمالحين الآخرين

٣٩- أكدت جميع الردود الواردة من الدول الأطراف أهمية المساعدة التقنية المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وإزاء تنوع التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية ومحدودية قدرات أجهزتها العمومية على التصدي لهذه التحديات تتزايد الحاجة للدعم الخارجي.

٤٠- وأفادت معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي أرسلت ردوداً، أنها تلقت دعماً تقنياً ساعدها على تنفيذ الاتفاقية وأسهم في تنفيذ قرار المؤتمر ٩/٦.

٤١- وأفادت جزر كوك وكيريباس وناورو أنها تلقت من أستراليا وساموا وسنغافورة وفيجي وماليزيا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية مساعدة تقنية ثنائية في مجالات متنوعة شملت الصياغة التشريعية، وبرامج للتدريب والاتصال خاصة بالشرطة، وبرامج لتدريب أجهزة القضاء والمحتمعات المحلية، وأن هذه المساعدات كانت متصلة بتنفيذ مبادرات مختلفة على الصعيد المحلي وغير المحلي وبالعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الهدف ١٦.

٤٢- وقدمت المنظمات والهيئات الإقليمية أيضاً المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية. ووفرت أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ الدعم في مجال الصياغة التشريعية لناورو ونظمت تدريباً على أساليب التحقيق والملاحقة القضائية للجرائم المتصلة بصيد الأسماك في جزر كوك؛ ونظمت فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بمكافحة غسل الأموال تدريباً لوحدة الاستخبارات المالية في ناورو؛ وقدم مجلس أوروبا تدريباً لجزر كوك على العمل في مجال التوعية واستخدام أدوات التحليل العلمي الجنائي وأساليب الملاحقة القضائية للجرائم السيبرانية؛ وساعدت أمانة الكومنولث وأمانة جماعة بلدان المحيط الهادئ على تنفيذ مبادرات ترمي إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة في جزر كوك.

٤٣- وأفادت أستراليا بتقديم المساعدة للدول الجزرية الصغيرة النامية بوسائل منها على سبيل المثال: (أ) المساعدة على تنفيذ إصلاحات لمكافحة الفساد، بما في ذلك الأولويات والإصلاحات المحددة في بيان موريشيوس الصادر عن المؤتمر العالمي المعني بالإصلاح في مجال مكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة؛ و(ب) المساعدة على تبادل الممارسات الفضلى في مكافحة الفساد؛ و(ج) المساعدة على بلوغ الهدف ١٦ ورصد العمل على تحقيقه؛ و(د) تقديم مساعدة تقنية

واسعة النطاق لدعم الإصلاحات الرامية إلى مكافحة الفساد. ورفعت أستراليا مستوى عضويتها في مركز أوتشتاين لموارد مكافحة الفساد لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالاتفاقية. ففي آذار/مارس ٢٠١٧ مثلاً، عقد المركز، بناءً على طلب من حكومة جزر سليمان، حلقة عمل في هونيارا للمساعدة في تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد الوطنية الجديدة ورصدها وتقييمها.

٤٤ - وأفادت الصين بأنها قدمت مساعدة تقنية حيث استضافت حلقة عمل سنوية عن الوقاية من الفساد في الدول النامية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. وحضر حلقات العمل تلك عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، منها سيشيل وغرينادا وموريشيوس. وعلاوة على ذلك، استضافت وزارة الشؤون الرقابية في الصين حلقة دراسية بشأن مكافحة الفساد لمسؤولي مكافحة الفساد المدينيين عُقدت في الأكاديمية الصينية لنظم التفتيش على الانضباط والإشراف الرقابي في تموز/يوليه ٢٠١٧.

٤٥ - وأفادت الولايات المتحدة الأمريكية بأن وكالة التنمية الدولية التابعة لها ووزارة خارجيتها ومكتب الشؤون الدولية لمكافحة المخدرات وإنفاذ القوانين التابع لوزارة خارجيتها هي الجهات الرئيسية المسؤولة عن تقديم الدعم التقني للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأسهم المكتب المذكور في الجهود المبذولة لمكافحة الفساد في منطقة الكاريبي من خلال مشروع إقليمي ركز على تعزيز العمل على استرداد الموجودات واستفادت منه أنتيغوا وبربودا وبربادوس ودومينيكا وسانت كيتس ونيفس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وغرينادا. كما يدعم المكتب آلية مرنة موجهة لتلبية طلبات المساعدة الواردة من بلدان مبادرة أمن حوض الكاريبي من أجل التدريب في قطاع العدالة أو من أجل برامج المساعدة التقنية من خلال المركز الوطني للمحاكم المحلية.

٤٦ - وفي هايتي، عملت برامج وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز الشفافية والمساءلة الحكومية من خلال نظام متكامل للإدارة المالية وفر وظائف مالية مؤتمتة وحسن الرقابة على الإيرادات والنفقات ويسر إجراء التحريات والتحقيقات. وتعاون مكتب المساعدة التقنية بوزارة الخزانة بالولايات المتحدة الأمريكية مع عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية على تعزيز قدرات تلك الدول على إدارة الأموال العامة إدارة فعّالة ومنع الفساد ومكافحة غسل الأموال في قطاعها المالي، حيث وفر المكتب مثلاً المساعدة لغيانا لبناء القدرات الداخلية لدى هيئة الإيرادات بغية الكشف عن الفساد وردعه.

٤٧ - وأفادت المكسيك بأنها شاركت في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة الكاريبي، وكان الهدف الرئيسي هو الاشتراك في عمليات تقييم البلدان الأعضاء في الفرقة التي تتم وفقاً لمعايير الفرقة. وتعاونت المكسيك مع الدول الأطراف في الفرقة وأمانتها في تقديم المساعدة التقنية لوحدات الاستخبارات المالية بهذه الدول. والمكسيك عضو أيضاً بفريق الأمم المتعاونة والراعية، الذي يوفر المساعدة التقنية لكل من فرقة العمل وأعضائها، بالتعاون مع حكومات إسبانيا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا والولايات المتحدة، من أجل العمل على الوقاية من الفساد ومنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٤٨- وأفادت موريشيوس بأن مفوضيتها المستقلة لمكافحة الفساد ساعدت سيشيل في إنشاء وكالة وطنية لمكافحة الفساد.

٤٩- وأشارت كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى حاجتها إلى مزيد من المساعدة التقنية بغية ضمان التنفيذ الفعال للاتفاقية وبلوغ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

زاي- المساعدة التقنية المقدمة من الأمانة لدعم الإصلاح في مجال مكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية

٥٠- بغية تيسير المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، ظل المكتب يخصص مستشاراً لشؤون مكافحة الفساد من أجل تلك الدول حتى عام ٢٠١٦. وسعى المستشار إلى ضمان تلبية الاحتياجات المحددة للدول الجزرية الصغيرة النامية المحددة على نحو صحيح وتيسير التنسيق وتبادل الخبرات فيما بينها. لكن هذا المنصب ألغي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بسبب عدم توافر المخصصات المالية اللازمة. وتقدم الأمانة حالياً المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال مستشار إقليمي مختص مقره فيجي. كما يوجد مستشارون إقليميون آخرون لشؤون مكافحة الفساد، منهم المستشار الإقليمي لأمريكا الوسطى والكاريبية ومقره بنما، يوفرون المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، كل في منطقتهم.

٥١- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أتم المكتب دليلاً جديداً، بعنوان الاشتراء والفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية: التحديات والممارسات المستجدة. ويشتمل الدليل على استعراض عام لعناصر نظام اشتراء قوي ويركز على التحديات المحددة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في تعزيز النزاهة في الاشتراء. ويضم الدليل أيضاً أمثلة حول كيفية ترجمة المعايير الدولية إلى قواعد محددة وتنفيذها محلياً.

٥٢- وذكرت معظم الدول أنها تلقت دعماً من المكتب في جميع مراحل المشاركة في آلية الاستعراض شمل تدريب جهات الوصل وخبراء الاستعراض وتوفير الدعم خلال عمليات متابعة الاستعراض. ويقدم المكتب الدعم التقني في مجالات متعددة، منها صياغة التشريعات والمساعدة على وضع السياسات وتطويرها وبناء القدرات وتشجيع المجتمع على المشاركة وتنفيذ المبادرات المحلية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥٣- وقدم المكتب المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

٥٤- فعلى الصعيد الوطني، عمل المكتب على تيسير الانضمام إلى الاتفاقية ودعم المشاركة الفعالة في الاستعراض. وقدم المكتب المساعدة التقنية لغرينادا لتستعد للمشاركة في آلية استعراض التنفيذ، وشمل ذلك تنظيم حلقتي عمل لإتمام الرد على أسئلة قائمة مراجعة التقييم الذاتي الخاصة بدورتي الاستعراض الأولى والثانية في نيسان/أبريل ٢٠١٦، وآذار/مارس ٢٠١٧ على التوالي. وفي عام ٢٠١٥، قدم تدريب خاص بآلية الاستعراض لجهات الوصل وخبراء حكوميين من غرينادا وغيانا وسانت لوسيا. وأرسل المكتب بعثة إلى بربادوس للدعوة إلى التصديق على الاتفاقية ولتقييم

احتياجات المساعدة التقنية فيما يخص استرداد الموجودات وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد. ووفر المكتب أيضاً عملية متابعة مستمرة لجهات الوصل في غيانا لإتمام التقييم الذاتي الخاص بدورة الاستعراض الأولى. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، عُيِّن مستشار وطني لشؤون مكافحة الفساد في غيانا بغية توفير التوجيه والدعم على نحو مستمر للسلطات الوطنية.

٥٥- وساعد المكتب أيضاً بطريقة مباشرة على إجراء إصلاحات وطنية لمكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ففي آذار/مارس ٢٠١٦، ساعد المكتب الجمهورية الدومينيكية في وضع خطة عمل وطنية لمكافحة الفساد وصياغة تعديلات لإصلاح مدونة القانون الجنائي استناداً إلى توصيات الاستعراض والرد على قائمة التقييم الذاتي لدورة الاستعراض الثانية. وفي إطار متابعة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالمادة ٢٣ من الاتفاقية، التي صارت جزءاً من عملية الاستعراض، قدّم المكتب المشورة بشأن الصياغة التشريعية لمشروع قانون لمكافحة غسل الأموال في الجمهورية الدومينيكية.

٥٦- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، قدّم المكتب دعماً لكابو فيردي لتعزيز القدرة على كشف الفساد والتحقق فيه عن طريق تنظيم دورة تدريبية للمدعين العامين على التحقيق في الجرائم الاقتصادية والمالية والفساد وإساءة استغلال السلطة. ويسرّ المكتب كذلك مشاركة مدع عام من البرازيل، من أجل دعم التدريب وتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥٧- وفي موريشيوس، قدّم المكتب دعماً للمفوضية المستقلة لمكافحة الفساد لمساعدتها على وضع مجموعة أدوات لإدارة النزاهة ضمن إطار استراتيجي للقطاع العام. وطرحت مجموعة الأدوات للاستخدام في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٦ أيضاً، قدّمت المساعدة إلى موريشيوس لوضع مدونة قواعد سلوك للموظفين العموميين المعيّنين بالمشتريات. وعقد المكتب حلقة عمل مشتركة بين المؤسسات المعنية بشأن مشروع قائمة التقييم الذاتي المرجعية لدورة الاستعراض الثانية، التي جرت في ذلك البلد في تموز/يوليه ٢٠١٦.

٥٨- ويسرّ المكتب أيضاً توقيع اتفاق بين جامعة واشنطن وجامعة لي في الولايات المتحدة واللجنة المستقلة لمكافحة الفساد في موريشيوس في أيار/مايو ٢٠١٦ من أجل تعيين موظف في مستقل في اللجنة. كما أجريت دراستان بحثيتان ونشرتاً بشأن حماية الشهود والمبلغين وكذلك بشأن الفساد في مجال الاشتراء.

٥٩- وعلى الصعيد الإقليمي، قدّم المكتب دعماً متواصلًا لعملية التفاوض على إبرام الاتفاق الإقليمي لتشاطير الموجودات المستردة وإعادةها في أمريكا الوسطى والكاريبية وإقراره، بالتعاون مع مجلس وزراء الجماعة الكاريبية والجهاز التنفيذي لتدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية في الجماعة الكاريبية.

٦٠- وشاركت غينيا-بيساو وكابو فيردي في حدثين إقليميين في غرب أفريقيا؛ وكان الحدث الأول اجتماعاً للمجلس الاستشاري لشبكة المؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد في غرب أفريقيا، الذي استضافه مصرف التنمية الأفريقي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦؛ أما الحدث الثاني فكان حلقة

عمل تدريبية عن الصحافة الاستقصائية الدولية عُقدت في منطقة الساحل في نيسان/أبريل ٢٠١٧ في إطار من الشراكة مع خلية نوربرت زونغو للصحافة الاستقصائية في غرب أفريقيا.

٦١- ونُظِّمَ عدد من الأحداث الإقليمية للدول الجزرية في المحيط الهادئ في إطار المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ، على النحو المبين أدناه.

٦٢- وعلى الصعيد العالمي، عُقد مؤتمر للدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن عمليات الاشتراء العمومي في موريشيوس في آب/أغسطس ٢٠١٦. وعُقد المكتب حلقة عمل لـ ١٣ دولة جزرية صغيرة نامية في فيينا في حزيران/يونيه ٢٠١٦ بشأن حماية المبلّغين. وجرى تناول الاحتياجات المستبانة من المساعدة التقنية ومتابعة التوصيات المنبثقة من عملية استعراض التنفيذ بغية وضع خطط عمل محددة الأهداف.

٦٣- وقدمت أستراليا معلومات عن دعمها للمشروع الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ منذ عام ٢٠١٢. وساعد المشروعُ الدولَ الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ على تحسين سبل منع الفساد ومكافحته من خلال التنفيذ الفعال للاتفاقية ومن خلال وضع وتنفيذ إصلاحات مناسبة لمكافحة الفساد.

٦٤- وعلى وجه الخصوص، قَدِّمَ المشروعُ الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ المساعدة للدول لتمكينها من الانضمام إلى الاتفاقية، ووفر المساعدة التشريعية، وساعد الدول في منطقة المحيط الهادئ على التحضير بشكل أفضل للمشاركة في آلية استعراض التنفيذ، ودَعَمَ الجهودَ المبذولة لتنفيذ التوصيات المنبثقة من الاستعراض. ويسرّت المبادرة وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وتنفيذها. كما أنها ساعدت على تبادل المعارف والتعاون في بناء القدرات فيما بين دول منطقة المحيط الهادئ حيث يسرت برامج للإعارة والتبادل فيما بين المؤسسات ذات الصلة، فضلاً عن توفير المزيد من فرص التبادل بين بلدان الجنوب. ونُظِّمَ المشروعُ حلقات عمل تدريبية إقليمية ووطنية لتعزيز معرفة الهيئات البرلمانية بالاتفاقية ولتقديم معلومات عن دورها الرقابي فيما يتعلق بالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. كما رَوَّجَ المشروعُ لآليات المساءلة الاجتماعية ودور الجهات الفاعلة من غير الدول في مكافحة الفساد.

٦٥- فعلى سبيل المثال، عُقدت حلقات عمل تمهيدية للتصديق في ساموا ونيوي في إطار المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد في المحيط الهادئ، وجرى توفير الدعم لجميع الدول الأطراف الإحدى عشرة من منطقة المحيط الهادئ في مرحلة التقييم الذاتي في إطار آلية استعراض التنفيذ. كما عُقدت حلقات عمل لاحقة للاستعراض في العديد من دول المنطقة لمساعدتها على ترتيب أولويات توصيات الاستعراض ووضع خطة عمل لتنفيذها.

٦٦- وقدم المكتب والبرنامج الإنمائي المساعدة فيما يتعلق بالشفافية والنزاهة والمساءلة وسيادة القانون في بالاو وجزر سليمان وفانواتو وفيجي وكيريباس من أجل وضع مدونات لقواعد السلوك وصوغ مشاريع قوانين بشأن الحق في المعلومات واستعراض مجموعات الأدوات.

٦٧- ونُظِّمَ المشروعُ الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ، بالاشتراك مع المنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد، حلقات عمل برلمانية من أجل بالاو وتوفالو وتونغا وجزر كوك وساموا وفيجي وكيريباس وناورو ونيوي من أجل تدعيم الدور الرقابي للدولة في تلك البلدان،

وإنشاء لجان لمكافحة الفساد، وزيادة فهم الاتفاقية. وقد عمل المشروع على نطاق واسع مع الشباب والمجتمع المدني، حيث عقد حلقات عمل لمكافحة الفساد ونظم المختبر الإقليمي لمبتكرات للشباب في مجال مكافحة الفساد من أجل توعية الشباب بمشكلة الفساد. ووفر المشروع الدعم أيضاً للمجتمع المدني والشباب في مبادرات مكافحة الفساد في بابوا غينيا الجديدة وتوفالو وجزر سليمان وساموا وفانواتو وفيجي وكيريباس. كما أعد المشروع، بالتعاون مجلس شباب المحيط الهادئ، مجموعة أدوات شباب المحيط الهادئ للدعوة إلى مكافحة الفساد.

٦٨- وتلقت جزر سليمان وجزر كوك وفانواتو وكيريباس دعماً لوضع استراتيجيات وسياسات لمكافحة الفساد. وقُدِّمت المساعدة إلى كل من فانواتو وكيريباس لإنشاء لجان وطنية لمكافحة الفساد تنسق العمل على وضع الاستراتيجيات والإصلاحات الأوسع نطاقاً لمكافحة الفساد. كما تلقت جزر سليمان مشورة تشريعية لمساعدتها على صوغ قانون لمكافحة الفساد.

٦٩- وفي إطار المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ، نُظِّم المكتب والبرنامج الإقليمي برنامجاً إقليمياً للتدريب على التحقيق والملاحقة القضائية في مجال مكافحة الفساد، كما وفرا الدعم لتنظيم برنامج إقليمي للتدريب على مكافحة غسل الأموال بالاشتراك مع بابوا غينيا الجديدة وتونغا وجزر كوك وساموا وفيجي. وتلقت جزر مارشال وساموا وفانواتو مساعدة بشأن ذلك الموضوع. ونظمت أيضاً أنشطة للتبادل المعرفي بين بلدان الجنوب تحت رعاية المشروع، واستمر برنامج الإعارة السنوي الخاص بالمشروع، وشمل بنشاطه وحدات الاستخبارات المالية في المنطقة ووحدة الاستخبارات المالية في فيجي.

٧٠- ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن المساعدة التقنية المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في مذكرة أعدتها الأمانة عن المساعدة التقنية المقدمة دعماً لتنفيذ الاتفاقية (CAC/COSP/2017/3) وورقة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة عن حالة تنفيذ قرار المؤتمر ٦/٦ تحت عنوان "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد" (CAC/COSP/2017/4).

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

٧١- الدول الجزرية الصغيرة النامية هي مجموعة متنوعة من البلدان، ولكنها تواجه رغم ذلك تحديات مماثلة في تنفيذ الاتفاقية، نظراً لصغر حجم اقتصاداتها ومساحتها الجغرافية، وقلة عدد سكانها، ومحدودية قدراتها في مجال الإدارة العمومية، وتواتر أوجه التضارب في المصالح.

٧٢- ولعل المؤتمر يودُّ أن يقر بما أحرز من تقدم في تنفيذ قراره ٩/٦ وبما يعترض سبيل تنفيذه من تحديات، وأن يقترح تدابير في هذا الشأن تتخذها الدول الأطراف والأمانة مستقبلاً.

٧٣- ولعل المؤتمر يودُّ أن يسلِّط الضوء على الحاجة إلى توفير موارد من خارج الميزانية للسماح للمكتب وسائر مقدمي المساعدة بمواصلة تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتحقيقاً لهذه الغاية، لعل المؤتمر يودُّ أن يدعو الدول الأطراف والجهات المانحة الأخرى إلى إعادة تأكيد التزامها بإجراء إصلاحات في مجال مكافحة الفساد في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما يشمل القيام بمبادرات فردية والتعاون وتوفير الموارد المالية، وخصوصاً في شكل تبرعات متعددة السنوات ومخصصة بشروط ميسرة من خارج الميزانية.